مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،13 العدد 1والصفحة 49– 61

التحول نحو الصيرفة الإسلامية كآلية لتحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية
دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي

Conventional banks shifting to Islamic banking as a tool of enhancing financial performance
Al Jazira Saudi bank experience case of study

محمد أمين بوعبدالله*

جامعة البليدة 2، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/07/26؛ **تاريخ القبول**: 2022/01/15 تاريخ النشر 2022/07/15

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى التعريف بعملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية ومساهمة ذلك في تحسين الأداء المالي لهذه البنوك، بالنحو الذي يساعدها على مواكبة النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية عالميا، وفي هذا الصدد تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة المفاهيم الأساسية ذات الصلة بعملية التحول والإجراءات الواجب إتباعها من طرف البنوك التقليدية الراغبة في تجسيد هذه العملية، رافق هذا الهدف دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي في تجسيده لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وقد توصل المقال إلى نتيجة مفادها أن التحول نحو الصيرفة الإسلامية يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ التحول المصرفي؛ البنوك التقليدية.

Abstract:

This article aims to define the transformation process of conventional banks to Islamic Banking and its contribution at improving the financial performance of these converted banks in given that Islamic banking is witnessing a high level of development worldwide. In this context and in order to clarify the main notions related to banks shifting requirements, we have used a descriptive analytical method. Furthermore, we took Al Jazira Saudi bank as case of this study, to figure out how it went for Islamic banking. Finally, we found that shifting to Islamic banking does contribute at improving the performance of conventional banks.

Keywords: Islamic banking; bank shifting; conventional banks.

*محمد أمين بوعبدالله

Résumé : Cet article vise à définir le processus de mutation de la banque conventionnelle vers la banque islamique et la contribution de cela à l'amélioration de la performance financière de ces banques, afin qu'elles puissent atteindre le résultat obtenus par la banque islamique. Pour cela, nous avons utilisés le mode descriptif et analytique en vue d'aborder les concepts de base lies au processus de mutation et les procédures à suivre par les banques conventionnelles souhaitant entamer ce processus. Enfin, pour étoffer notre étude, nous avons traite l'expérience de Saudi Bank Al Jazira lors de sa mutation vers la banque islamique.
L'article a conclu que la mutation vers la banque islamique contribue à amélioration de la performance financière des banques conventionnelles.
Mots-clés : banque islamique; mutation bancaire; banques conventionnelles.

1-تمهيد:

حققت الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي خلال الآونة الأخيرة معدلات نمو في حجم أصولها يفوق نظيرتها التقليدية، وذلك نتيجة للطلب الكبير على منتجاتها التمويلية التي تلبي من خلالها مختلف إحتياجات العملاء، إذ أضحى هذا النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية محل إهتمام العديد من البنوك التقليدية، وهو ما يتجلى في إقدام العديد من البنوك التقليدية العربية وحتى الغربية منها على إتباع هذا التوجه المصرفي بإختلاف الدوافع التي تكمن وراء هذا الغرض، وذلك عن طريق تحول البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية على النحو الذي يضمن إستقرار البنك من جهة وتحسين أدائه المالي من جهة أخرى.

إنطلاقا مما سبق، قمنا بصياغة إشكالية هذا المقال على النحو التالي:

كيف تساهم عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية عامة وبنك الجزيرة السعودي خاصة؟

من خلال هذا الطرح يمكننا وضع الفرضية التالية:

إن عملية تحول البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية تؤدي بالضرورة إلى زيادة حصته السوقية وتحسين أدائه المالي.

2-تعريف الصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية كأهم قطاع للتمويل الإسلامي فهي آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء (**فطوم ،2014، ص276**)، ومصطلح الصيرفة الإسلامية أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، فالمراد به هو تلك المؤسسات المصرفية التي تلتزم في جميع معاملاتها وأنشطتها الإستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا (**بن عزة و بلدغم، 2018، ص78**)، كما ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم

التعامل بالفائدة أخذا وعطاء (**الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977**)، حيث تقوم الصيرفة الإسلامية على مجموعة من الضوابط التي أقرتها الشريعة الإسلامية والتي وجب على المصارف الإسلامية التقيد بها بغية أن تكون المعاملات المصرفية شرعية ومخالفة لنظيرتها التقليدية، والجدول الموالي يوضح أهم الضوابط والمعايير المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (**موساوي ، 2018، ص ص 195–200**):

الجدول رقم 01: الضوابط الشرعية والإقتصادية والمالية للصيرفة الإسلامية

الضوابط الشرعية	الضوابط الإقتصادية والمالية
منع الربا	إرتباط الصيرفة الإسلامية بالجانب المادي للإقتصاد
منع الغرر	ضابط التملك
تحريم الإكتناز	ضابط المخاطرة
منع الظلم	الإلتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الإجتماعي
الإلتزام بقاعدة الغرم بالغنم أو الخراج بالضمان	بين أفراد المجتمع
الإلتزام بالأخلاق في المعاملات المالية	إخضاع جميع المعاملات المالية إلى الرقابة الشرعية
الإلتزام بالحلال والطيبات وتجنب المحرمات	ضبط التوسع النقدي
	التنوع في صيغ التمويل الإسلامي والإستقرار في القطاع الحقيقي والمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: (**موساوي ، 2018، ص ص 195–200**)

3–مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية

نظرا للنجاح الباهر والأداء الإيجابي الذي حققته المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية الدولية تسعى البنوك التقليدية لمواكبة هذه الإنجازات من خلال تفعيل هذا النهج المصرفي والإستفادة منه بغية تعزيز تواجدها بالسوق المصرفية المحلية والدولية، وهو الأمر الذي يتم بمقتضاه الإنتقال من الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة المحرمة شرعا إلى الصيرفة الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (**مصطفى إبراهيم ، 2006، ص37**)، بحيث تكون جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية (**أبو حميرة و سويسي ، 2010، ص4**)، والملاحظ أن تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية راجع لعدة أسباب ودوافع تختلف من بنك لآخر حسب أهدافه وخططه المسطرة من قبل الإدارة العليا، إلا أن الدافع المشترك بين البنوك التقليدية الراغبة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية هو إحترام الشرط الأساسي للمعاملات المصرفية الإسلامية المتمثل في الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مواكبة النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية بالنحو الذي يساهم في زيادة الحصة السوقية للبنك وتعظيم أرباحه

(**عبدي عمر، 2016، ص ص 104–105**)، وتتم عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الأسلوبين المواليين:

– **التحول الكلي**: يتم تطبيق هذا الأسلوب بقرار من السلطات العليا للدول الراغبة في أسلمة جهازها المصرفي كما يمكن أن تتبناه المصارف التقليدية في عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية وفق مبدأ التدرج في التطبيق وذلك من خلال خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتم على أساسها إحلال المنتجات المصرفية الإسلامية محل نظيرتها التقليدية بشكل تدريجي (**رديف ، 2015، ص132**).

– **التحول الجزئي**: ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد نجاح تجربة الفرع النموذجي ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (**يدو و سياخن، 2017، ص351**).

كما يوضح المعيار الشرعي رقم 6 الصادر عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 4 ربيع الأول 1424هـ الموافق ليوم 16 ماي 2002 مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه. حسب البند 1/2 من المعيار الشرعي رقم 6 فإن عدم التحول الكلي الفوري للبنك وإتخاذه لقرار بالتحول عبر مراحل، يترتب عنه إسقاط البنك من خانة البنوك المحولة ولا يدرج ضمن المصارف الإسلامية إلا بعد إتمام عملية التحول، حيث لا يتناول المعيار ما يتعلق بإنشاء البنوك التقليدية لنوافذ أو وحدات إسلامية بإعتباره تحولا عبر مراحل (**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، ص ص155–156**). وفي هذا الصدد ينقسم أهل الإختصاص وتتعدد آرائهم حول فكرة التحول الجزئي عن طريق النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، فمنهم من عارض هذا التحول طبقا للقاعدة الفقهية " التابع تابع"، لذلك يتبع الفرع الأصل في الحكم بإعتبار أن النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك للتقليدية، وبالتالي قد يؤدي هذا التحول إلى التبعية المالية والتشويش والخلط في الفهم بين أذهان العملاء من جهة والموظفين من جهة أخرى.

أما المؤيدون لهذا المدخل فيرونه إحدى الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرمة شرعا، ويقاس هذا التدرج في تحول البنك التقليدي على منهج الشرع الإسلامي في تدرجه في تحريم الربا بالإضافة إلى إعتبار نجاح هذا التحول حافز إيجابي ودافع لدى إدارات البنوك التقليدية للتحول بشكل كلي فيما بعد بالنحو الذي يساهم في تحسين أدائها بشكل أفضل في المستقبل، كما أن إقتصار الساحة المصرفية على تقديم خدمات ومنتجات تقليدية في ظل غياب بنوك إسلامية يحول دون تمكن أفراد المجتمع من إجراء معاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجبر الفرد المسلم على التعامل مع هذه البنوك التقليدية التي

توفر بدائل شرعية عن طريق النوافذ الإسلامية ويندرج تعامله في حكم المضطر **(Suha mufid & Ahmad sufyan, 2019, p10)**

4-الإجراءات التنظيمية لعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية

يعتبر التحول نحو الصيرفة الإسلامية تصحيح للمسار العملي للبنوك التقليدية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية والإلتزام بمبادئها وقواعدها على النحو الصحيح، وعليه يستوجب على البنك الراغب في التحول نحو الصيرفة الإسلامية إتخاذ مجموعة من القرارات الإدارية في هيكلة عمل البنك وهذا من خلال إتباع عدد من الخطوات نوجزها على النحو التالي (**الجريدان ، 2014، ص ص186-187**):

- إعادة النظر في قواعد عقد التأسيس للمصرف ومراجعتها وإعادة صياغتها، بحيث تتضمن النص صراحة على إلتزام المصرف بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإعادة صياغة كافة عقود المعاملات المالية التي يجريها المصرف سواء كانت خدمات مصرفية أو استثمارية وإخضاعها لأحكام الشريعة الإسلامية؛

- إجراء التعديل الإداري والتنظيمي للمصرف بما يتوافق مع تحول المصرف نحو الصيرفة الإسلامية، فيقوم بتوظيف وإعادة تأهيل للعاملين فيه بعقد الدورات التدريبية والتثقيفية، ومعرفة التأصيل الشرعي في جوانب فقه المعاملات المالية المعاصرة؛

- إجراء دراسة جدوى لعملية التحول، بحيث تبين جدوى التحول في تحقيق أهداف المصرف متضمنة دراسة السوق وتوجهات العميل، والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من التحول، وتصور الدراسة كذلك أنواع المخاطر وفرص عملية التحول، مع وضع خطة زمنية للتحول متضمنة الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من أجل عملية التحول؛

- القيام بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق وإلتزامات المصرف مع كل من المساهمين أو العملاء أو المصارف الأخرى، والإستعداد التام لمواجهة أي إعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛

- تهيئة العملاء لعملية التحول من خلال حملة إعلامية، ثم تصحيح أوضاعهم المالية المرتبطة بأعمال سابقة لعملية التحول وأثنائه، مع إمكانية عقد دورات شرعية لهم لشرح أهم الأحكام الفقهية لأشهر المعاملات المالية المعاصرة.

على الرغم من قدم تجربة البنوك التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية، إلا أن أغلب القائمين على إدارة شؤون البنك التقليدي يفتقرون للمعرفة التامة بالأحكام الشرعية والفقهية للمعاملات المالية ذات الصلة بعملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية بغية تطبيقها دون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يقتضي عليهم الإسترشاد والإستفادة من خبرة أهل الإختصاص والفقهاء في مجال المعاملات المالية الإسلامية بما يساهم في

إضفاء الشرعية وإعطاء مصداقية لعملية التحول من جهة، و كسب ثقة المتعاملين مع البنك المحول من جهة أخرى، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بإنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، بحيث يعهد إليها توجيه أنشطة البنك ومراقبتها والإشراف عليها بغية التأكد من إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وخلوها من الممارسات المحرمة شرعا وتصحيحها إن وجدت مع إلزام البنك بالتقيد بفتاواها وقراراتها النهائية (**محمود آل محمود و حمد فاروق، 2018، ص04**)، حيث يرجع أساس فكرة تكوين الهيئات الشرعية في البنوك التقليدية التي إتخذت قرار التحول لتسيير أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى الأصل المجمع عليه، وهو أن على الإنسان قبل أن يقدم على عمل شيء السؤال وتحري حكم الله فيه، ويمكن حصر وظائف هيئة الرقابة الشرعية والتي تساهم في عملية التحول في قيامها بالواجبات التالية (**بوطبة و أونيسي ، 2018، ص ص98–99**):

– المسؤولية على مطابقة أعمال المصرف خاصة في مجال الإستثمار والخدمات المصرفية وما يتصل بهما لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئهما؛

– صياغة نماذج للعقود المتعلقة بأنشطة المصرف وتطويرها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية؛

– تقديم المشورة الشرعية فيما يتعلق بمعاملات المصرف، والمساعدة على تكوين الكوادر البشرية فيما يتعلق بفقه المعاملات وما يتصل به من أصول ومقاصد؛

– مراجعة معاملات المصرف من الناحية الشرعية للتحقق من تنفيذ مقتضى ما ورد في المواد، وذلك إما أن تقوم بهذا العمل من ذاتها بمراجعة المستندات أو بواسطة مدققين شرعيين، أو عن طريق إدارات التفتيش الداخلي لدى مؤسسات أخرى؛

– تقديم تقارير دورية تشمل ملاحظاتها إلى كل من المدير العام ومجلس الإدارة، كما تقدم للجمعية العمومية للمساهمين تقريرا سنويا ضمن التقارير المالية مشتملا على رأيها في مدى إلتزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية؛

– التنسيق مع الهيئات الشرعية الأخرى والجهات الرسمية ذات العلاقة بالفتاوى والمعايير الشرعية، ونشر الوعي بالمعاملات والصيغ الإسلامية في المجتمع ولدى جمهور المتعاملين والعاملين في المصارف الإسلامية.

5–دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي في التحول نحو الصيرفة الاسلامية

يعتبر بنك الجزيرة من البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية تحت سلطة مؤسسة النقد السعودي، حيث يعد من البنوك الرائدة في المجال المالي والمصرفي على الصعيد المحلي والعالمي، وهو البنك الذي قرر بعد تجربة طويلة من الممارسة المصرفية التقليدية التخلي عنها والتحول كليا إلى العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الذي يراعي معتقدات المجتمع السعودي بما يضمن شرعية معاملاته المالية مع البنك.

1.5–نبذة عن بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395هـ الموافق لتاريخ 21 جوان 1975م، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 16 شوال 1396هـ الموافق لتاريخ 9 أكتوبر 1976م بعد أن إستحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية.

في العام 1992 بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 و 1993 وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير فبنك الجزيرة هو إستمرار للفروع السابقة لبنك باكستان الوطني بالمملكة بعد قرار الحكومة بسعودة البنوك المحلية حيث بلغت نسبة الملكية للقطاع الخاص السعودي 94,2% سنة 2009، في حين بلغت حصة الشريك الأجنبي (بنك باكستان) 5,8%، و قد بلغ رأسماله المدفوع 750 مليون ريال كما بلغ عدد العاملين به 766 موظف في نهاية عام 2004 (**الموقع الرسمي لبنك الجزيرة السعودي**).

يهدف البنك إلى تقديم كافة أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يتم الموافقة والإشراف عليها من قبل هيئة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك.

2.5-الخطوات العملية لبنك الجزيرة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية

قام بنك الجزيرة في سبيل تبني الصيرفة الإسلامية والتخلي عن المصرفية التقليدية بإعداد خطة عملية لتجسيد عملية التحول في إطار زمني مدته 6 سنوات، وقد تم ذلك من خلال تقسيمها على عدة مراحل نوجزها على النحو التالي (**شطيبي محمود ، 2015، ص299**):

في سنة 1998 إتخذ مجلس إدارة البنك قرارا إستراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاء هذا القرار بناء على قناعة ورغبة مجلس الإدارة بجدوى التحول نحو الصيرفة الإسلامية نتيجة الإقبال المتزايد لقطاع عريض من عملاء الجهاز المصرفي السعودي على التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية.

في عام 1999 تم إنشاء مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك أسندت إليها مهمة الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة نحو الصيرفة الإسلامية، حيث تقوم المجموعة عبر الإدارات المختلفة للبنك وبالتعاون معها بتحويل عمليات البنك التقليدية تدريجيا إلى عمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك تحت إشراف و مراقبة دقيقة من الهيئة الشرعية للبنك، بحيث قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ و علماء الشريعة والإقتصاد من ذوي الخبرة و التخصص، حيث أوكلت لها مهمة دراسة ما يعرض عليها من منتجات إسلامية يعتزم البنك تقديمها ومن ثم إقرارها أو تعديلها أو رفضها، كما أنها تقوم بالمراجعة الدورية لجميع أعمال البنك لتقييم مدى صحة التنفيذ و تطابقها مع قراراتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مراقب شرعي يمثل حلقة الوصل بين الإدارات التنفيذية والهيئة الشرعية.

بتاريخ 2003/12/16 تم صدور شهادة من إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي بالبنك تؤكد فيها تحويل جميع الفروع إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية فقط.

بتاريخ 2003/12/18 وجه مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية خطابا إلى جميع فروع البنك يلزمهم فيه بالتحول التام إلى الصيرفة الإسلامية والإمتناع عن تقديم أي خدمات أو منتجات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بتاريخ 2003/12/24 قامت هيئة الرقابة الشرعية بتوجيه الدعوة إلى جميع فروع البنك للإلتزام التام بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، والإمتناع عن تقديم ما عداها من منتجات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما طالبت إدارة البنك بذل الجهد لإستكمال عملية التحول في خزينة البنك وباقي الإدارات بالمركز الرئيسي.

بتاريخ 2007/01/20 إجتمعت الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة للإعلان عن إكتمال عملية التحول للصيرفة الإسلامية بعد تأكدها من إستكمال كافة الترتيبات المتعلقة بتطبيق خطة التحول المعتمدة من قبلها.

3.5–قراءة في الأداء المالي لبنك الجزيرة بعد التحول للصيرفة الإسلامية

الجدول رقم (2) يوضح التطور في عمليات التمويل ببنك الجزيرة

(القيمة بالمليون ريال)

السنة	صافي عمليات التمويل (مليون ريال)	نسبة نمو عمليات التمويل (%)
2004	5187	11,3
2005	6911	33,2
2006	6271	(9,3)
2007	9879	57,5
2008	15133	53,2
2009	15504	2,4
2010	18704	20,6
2011	23307	24,6
2012	29898	28,3
2013	34995	17,04
2014	41245	17,8
2015	41863	1,5

2016	43099	2,9
2017	39790	(7,6)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) نمو عمليات التمويل لدى بنك الجزيرة بمعدلات متفاوتة خلال الفترة محل الدراسة، حيث سجل البنك سنة 2004 معدل نمو قدر بحوالي 11,3 % مقارنة بالسنة السابقة حيث تعتبر سنة 2004 إمتدادا لتطبيق القرار الإلزامي الصادر عن هيئة الرقابة الشرعية و التي ألزمت من خلاله جميع فروع البنك بالإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية مع التخلي النهائي عن نظيرتها التقليدية ليواصل البنك تحقيق معدل نمو آخر سنة 2005 قدر بحوالي 33,2% وهو ما يعكس نجاح البنك في تجسيد خطته خلال السنتين السابقتين في التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع المحافظة على ثقة عملائه و العمل على تعزيز العلاقة بين الطرفين، وعلى الرغم من إنخفاض صافي عمليات التمويل لسنة 2006 بمعدل 9,3 % إلا أن إدارة بنك الجزيرة تداركت الوضع خلال السنوات الموالية إنطلاقا من سنة 2007 و التي تعتبر سنة الإعلان عن التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية، حيث إستطاع البنك بلوغ معدل نمو في عمليات التمويل فاق 57% نهاية 2007، ثم 53,2% سنة 2008، ليواصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2016 في تحقيق معدلات نمو تراوحت ما بين 1,5 % و 28,3%، وهذا ما يندرج ضمن إستراتيجية التميز المنتهجة من قبل إدارة بنك الجزيرة في سبيل إحلال المعاملات المصرفية الإسلامية محل نظيرتها التقليدية.

كما شهدت الودائع ببنك الجزيرة نموا ملحوظا بعد قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية مقارنة بالفترات السابقة والجدول الموالي يوضح التطور في ودائع العملاء ببنك الجزيرة.

الجدول رقم (3): التطور في ودائع عملاء بنك الجزيرة

(القيمة بالمليون ريال)

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع أخرى	إجمالي الودائع	نسبة نموالودائع (%)
2004	2525	5460	157	8142	8,1
2005	4898	5658	260	10816	32,8
2006	6394	4335	188	10917	0,9
2007	5544	9498	605	15647	43,3
2008	5322	15402	176	20900	33,6
2009	6053	15533	557	22143	6
2010	7522	19233	590	27345	23,5

13,9	31159	466	20640	10053	2011
30,5	40675	843	23135	16697	2012
18,2	48083	1491	27432	19158	2013
13,5	54569	1002	27129	26436	2014
(8,9)	49674	1232	23495	24945	2015
3,8	51603	913,71	25167	25522	2016
(2,3)	50378	1115	24172	24990	2017

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)

إنطلاقا من سنة 2004 والتي تعتبر السنة الموالية لقرار هيئة الرقابة الشرعية لبنك الجزيرة بإلزام جميع الفروع بالتخلي عن تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وتبني خدمات ومنتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سجل البنك معدل نمو في الودائع قدر بأكثر من 8% مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 8142 مليون ريال، لتتواصل الزيادة في حجم الودائع عبر السنوات اللاحقة إلى غاية بلوغ 54569 مليون ريال سنة 2014 مع تسجيل أعلى نسبة نمو للودائع سنة 2007، والتي تعتبر تاريخ الإقرار بالتحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية بعد جملة من الإجراءات المتبعة في سبيل إحلال منتجات الصيرفة الإسلامية محل نظيرتها التقليدية، وذلك وفق الخطة المتفق عليها لحظة إتخاذ قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

كما يظهر الجدول رقم (3) تطور مختلف ودائع عملاء بنك الجزيرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2017 حيث نلاحظ الإرتفاع المستمر في إجمالي الودائع بمعدلات نمو متفاوتة تتراوح ما بين 0,9% و43,3%، وهو ما يدل على نجاح البنك في المحافظة على عملائه وكسب ثقتهم بعد تحوله لبنك إسلامي، كما تشير الأرقام الموضحة في الجدول أن الودائع الآجلة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ النمو السريع في الودائع الآجلة مقارنة بباقي الودائع بعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية نهاية 2003، حيث قفزت من 5460 مليون ريال سنة 2004 إلى 15402 مليون ريال في نهاية السنة الموالية لسنة الإعلان عن التحول الكامل للبنك، مع مواصلتها للإرتفاع خلال الفترة ما بعد التحول لتصل إلى حدود 27432 ملبون ريال سنة 2013، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من حجم الودائع الآجلة تراوحت مابين [23495 - 27129] مليون ريال خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017.

الجدول رقم (4) يوضح التطور في صافي الدخل لدى بنك الجزيرة

(القيمة بالمليون ريال)

السنة	صافي الدخل	معدل نمو صافي الدخل

100,7	187,7	2004
365,9	874,4	2005
125,8	1974	2006
(59,2)	805,2	2007
(72,4)	222,3	2008
(87,6)	27,6	2009
5	29	2010
945	303	2011
65	500	2012
30	651	2013
(12,1)	572	2014
125	1287	2015
(32,2)	873	2016
(1,7)	858	2017

من إعداد الباحث بالإعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (4) إلى تطور صافي الدخل لدى بنك الجزيرة، والتي يمكن من خلاله تقسيم فترات الدراسة إلى ثلاثة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى من 2004 إلى غاية 2006: وهي المرحلة التي يمكن تسميتها بفترة ما قبل التحول الكامل للصيرفة الإسلامية حيث تم خلال هذه الفترة تجسيد إستراتيجية بنك الجزيرة في التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية وهي الفترة التي تمكن البنك من خلالها تحقيق نتائج إيجابية تؤكد نجاحه في تبني المعاملات المصرفية الإسلامية، ففي سنة 2004 حقق البنك معدل نمو في صافي الدخل تجاوز 100 % مقارنة بالسنة السابقة و بدخل صافي بلغ 187,7 مليون ريال، ليواصل البنك النمو في صافي الدخل سنة 2005 بمعدل فاق 365 % بمبلغ يقدر بحوالي 874,4 مليون ريال، كما تضاعف صافي الدخل لسنة 2006 ليبلغ 1974 مليون ريال بمعدل نمو 125%.

المرحلة الثانية من 2007 –2009: و هي الفترة التي أعلن فيها سنة 2007 عن تحول بنك الجزيرة إلى بنك تتوافق جميع نشاطاته وتعاملاته مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث سجل البنك خلال هذه الفترة تراجعا حادا في صافي دخله و كان له الأثر السلبي على معدل النمو في صافي الدخل الذي إنخفض إلى أكثر من 50 % سنة 2007 مقارنة بالسنة السابقة، حيث تراجع صافي الدخل للبنك من 805,2 مليون ريال سنة 2007 إلى 27,6 مليون ريال سنة 2009، و هذا ما يبين مدى تأثر بنك الجزيرة بالأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير على دخل البنك.

المرحلة الثالثة من 2010–2017: تعتبر هذه الفترة بالنسبة لبنك الجزيرة فترة تعافيه من الصدمة التي مسته خلال السنوات السابقة نتيجة الأزمة المالية العالمية، حيث إستطاع من خلال إستراتيجيته تجاوز مخلفاتها وتحقيق نتائج إيجابية إنطلاقا من سنة 2010 التي بلغ معدل نمو صافي الدخل 5% بمبلغ 29 مليون ريال، ليصل إلى تحقيق أعلى صافي دخل سنة 2015 قدر بحوالي 1287مليون ريال وهو ما يعكس حجم الحصة السوقية للبنك وقدرته في الحفاظ على عملائه ورفع عملياته المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية.

6–الخلاصة:

تعتبر عملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية كآلية فعالة لمواكبة النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية من جهة، وتعزيز الحصة السوقية للبنك التقليدي من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يتضح من خلال هذه الدراسة التي أكدت فعالية عملية التحول في تحسين الأداء المالي لبنك الجزيرة السعودي، الذي نجح في تجسيد خطته الرامية إلى التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية بمعية هيئة رقابة شرعية ساهمت في إضفاء طابع الشرعية لمختلف عمليات البنك، وقد توصل المقال إلى النتائج التالية:

– تخضع عملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الإجراءات المسبقة، بما يضمن التطبيق السليم لعملية التحول وفق ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية، ودون المساس بإستقرار البنك الراغب في التحول.

– يساهم تأسيس هيئة للرقابة الشرعية في تأطير عملية التحول وإضفاء عنصر الشرعية لعمليات البنك، وهو الأمر الذي يساهم في توسيع قاعدة العملاء بالنحو الذي يؤدي إلى الزيادة في الحصة السوقية للبنك ونمو حجم أعماله.

– تعكس نتائج بنك الجزيرة السعودي مدى نجاحه في تجسيد إستراتيجيته الرامية إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية دون المساس بإستقراره وبالشكل الذي ساهم في تحسين أدائه المالي.

– ساهمت عملية تحول بنك الجزيرة السعودي نحو الصيرفة الإسلامية سنة 2007 في نمو حجم الودائع لدى البنك بنسبة فاقت 43% مقارنة بالسنة السابقة، مع مواصلة نموها لتبلغ إجمالي الودائع حوالي 50378 مليون ريال سنة 2017 بنسبة نمو فاقت 220% مقارنة بسنة الإعلان عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

– ساهمت ذات العملية في إرتفاع حجم التمويلات لدى بنك الجزيرة السعودي، حيث إرتفعت صافي عمليات التمويل من 6271 مليون ريال قبل التحول إلى 9879 مليون ريال سنة الإعلان عن التحول بنسبة نمو تقدر بحوالي 57,5%، وبنسبة نمو فاقت 300% سنة 2017 مقارنة بسنة الإعلان عن التحول.

بناء على ما توصل إليه المقال، يمكن تقديم التوصيات التالية للبنوك التقليدية الراغبة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

– يفضل إتباع أسلوب التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، وهذا بالعمل على إعداد خطة يتم على أساسها تجسيد عملية التحول في إطار زمني ينتهي بالإعلان عن التحول الكلي للبنك التقليدي إلى مصرف إسلامي، بإعتباره الأسلوب المعترف به من طرف الهيئات العالمية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي من جهة ولمساهمته في إضفاء عنصر الشرعية لمعاملات البنك المحول من جهة أخرى.

– الإستعانة بالكوادر البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من أجل التطبيق السليم للعمليات المصرفية المترتبة عن التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

– العمل على تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية، خاصة لما يتعلق الأمر بتصحيح التجاوزات الشرعية المسجلة على مستوى البنك.

7–الإحالات وقائمة المراجع:

1– معمر فطوم، (2014)، **إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 05(العدد 10).

2– بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، (2018)، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي – تقييم تجربة الجزائر–**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 03(العدد01).

3–الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (1977)، **إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، القاهرة.

4–سليم موساوي، (2018)، **المصرفية الإسلامية في الجزائر –مبررات التحول ومتطلبات النجاح–**، مجلة الشريعة والإقتصاد، 07(العدد13).

5–محمد مصطفى مصطفى إبراهيم، (2006)، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية–**، مذكرة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، تخصص الإقتصاد الإسلامي.

6–مصطفى علي أبو حميرة، نوري محمد سويسي، (2010)، **تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية – دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا.

7–موسى أحمد عبدي عمر، (2016)، **متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا –دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية–**، مذكرة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، تخصص الإقتصاد الإسلامي.

8–مصطفى رديف، (2015)، **إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي –دراسة حالة النظام المصرفي السعودي–**، مجلة الإبتكار والتسويق، 03(العدد 01).

9–محمد يدو، مريم سياخن، (2017)، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية –مع الإشارة للتجربة السعودية–**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، 07(العدد07).

10–هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2015)، **المعايير الشرعية**، البحرين، دار الميمان للنشر والتوزيع.

11-abu hafiza Suha mufid ،che abdullah Ahmad sufyan ،(2019)، **Islamic windows in traditional bank –analytical study on legetimate issues and its creation controls**-Online journal research in Islamic studies،(01)06

12-نايف بن جمعان الجريدان، (2014)، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية –دراسة تنظيرية تطبيقية–**، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية (العدد 23).

13-عبد اللطيف محمود آل محمود، الشيخ حمد فاروق، (2018)، **دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي**، ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني حول البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، البحرين.

14-صبرينة بوطبة، بلال أونيسي، (2018)، **دور هيئة الرقبة الشرعية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية(العدد77).

15-الموقع الرسمي لبنك الجزيرة السعودي، (2020)، تاريخ الاسترداد 13 -05-2020، من الرابط التالي: /https://www.bankaljazira.com/ar-sa

16-مريم شطيبي محمود، (2015)، **إستراتيجية تميز بنك الجزيرة السعودي في مجال الصيرفة الإسلامية**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 29(العدد02).